أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي

الدكتور يحيى بن علي الجبر

أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - جامعة الملك سعود

الدكتور ناصر بن محمد السعدون

أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - جامعة الملك سعود

● دورية الإدارة العامة
● المجلد الرابع والخمسون
● العدد الثاني
● ربيع الآخر ١٤٣٥هـ
● فبراير ٢٠١٤م

أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي

د. يحيى بن علي الجبر❖
د. ناصر بن محمد السعدون❖❖

ملخص:

هذا البحث يهدف إلى دراسة تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي. وقد توصل البحث إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية بشكل عام. كما توصل البحث إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح حتى مع مشاركة مكاتب المراجعة الكبرى في تنفيذ المراجعة المشتركة. إلا أنه عند تقسيم عينة الدراسة بحسب إلزامية المراجعة المشتركة، أظهرت نتائج البحث وجود تأثير سلبي للمراجعة المشتركة على جودة أرباح الشركات الملزمة نظاماً بالمراجعة المشتركة في حين أنه لم يظهر تأثير على جودة أرباح الشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعية. ومن المأمول أن تُسهم نتائج هذا البحث في مساعدة الجهات التنظيمية والتشريعية في المملكة في أي مداولات أو قرارات خاصة بتقييم دور المراجعة المشتركة ومدى الاستمرار في فرضها من عدمه. ومن المأمول أيضاً أن تسهم نتائج هذا البحث في فتح آفاق جديدة للبحث التطبيقي المحاسبي في المملكة بشكل خاص وفي الأسواق الناشئة بشكل عام، خصوصاً في ظل محدودية عدد الدراسات التي تناولت موضوع المراجعة المشتركة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة المشتركة، جودة الأرباح، جودة المراجعة، سوق الأوراق المالية السعودي

مشكلة البحث وأهميته والهدف منه:

تعد العلاقة بين جودة الأرباح ودور المراجع الخارجي من المجالات التي اهتمت بها أدبيات المحاسبة في سعيها لفهم أحد الأسباب المؤثرة في جودة الأرباح. ففي سياق مهمته لإصدار رأيه حول عدالة القوائم المالية، يقوم المراجع الخارجي بجمع أدلة وقرائن ملائمة وكافية للتحقق من رقم الأرباح (وغيره من الأرقام) الذي تظهره الشركة، ومدى توافقه مع متطلبات المعايير المحاسبية. الأمر الذي يسهم في الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح ومن ثم يسهم في رفع جودة تلك الأرباح.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير أحد الجوانب ذات الصلة بالمراجعة الخارجية على جودة الأرباح. إذ يهدف هذا البحث على وجه الخصوص إلى دراسة تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق

❖ أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - جامعة الملك سعود.
❖ ❖ أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - جامعة الملك سعود.

المالية السعودي خلال الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م. إذ تلزم الأنظمة ذات الصلة في المملكة العربية السعودية البنوك وشركات التأمين أن يتم مراجعتها من قبل مراجعين اثنين (المراجعة المشتركة)، كما تقوم شركات أخرى تنتمي إلى صناعات أخرى طواعية بتعيين مراجعين اثنين لمراجعة حساباتها. ويعد هذا البحث الأول، بحسب علم الباحثَين، الذي يدرس تطبيقياً في المملكة العربية السعودية مدى تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية. ولذلك تتمثل مشكلة هذا البحث في تناول هذه العلاقة في المملكة. ويسهم هذا البحث في توفير دليل حول مدى تأثير المراجعة المشتركة في المملكة، وبالتالي تقديم دليل تطبيقي للجهات التنظيمية والتشريعية يساعدها في تقييم دور المراجعة المشتركة ومدى جدوى استمرار الإلزام بها من عدمه. كما يسهم هذا البحث في فتح آفاق جديدة للبحث التطبيقي لموضوع تأثير المراجعة المشتركة سواء في المملكة أو خارجها وخصوصا في الأسواق الناشئة. وهذه الإضافة هي من الأهمية بمكان بسبب محدودية الدراسات التي تناولت المراجعة المشتركة في تلك الأسواق.

بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي خلال الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م، يسعى البحث الحالي على وجه الخصوص إلى الإجابة عن السؤال البحثي التالي:

هل للمراجعة المشتركة تأثير على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي، وذلك باستخدام ديمومة الأرباح ليصبح مؤشراً على جودة الأرباح؟.

ويتضمن باقي أجزاء البحث الأقسام الرئيسية التالية: منهجية البحث، ثم استعراضاً لموضوع المراجعة المشتركة في الفكر المحاسبي والدراسات السابقة ذات العلاقة، ثم فرضية البحث، ثم قسم الدراسة التطبيقية الذي يشتمل على وصف لنموذج ومتغيرات البحث وعينة البحث ونتائج البحث، وأخيراً الخلاصة والتوصيات.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الاختباري والذي يقوم على دراسة الأدبيات ذات العلاقة لبناء الإطار الفكري للبحث وتحديد متغيرات البحث الملائمة، ومن ثم اختبار أثر تلك المتغيرات بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي. ثم تحليل نتائج البحث وتقديم تفسيرات لتلك النتائج. ويعد هذا المنهج في نظر الباحثَين الأكثر ملاءمةً لأهداف البحث.

المراجعة المشتركة في الفكر المحاسبي والدراسات السابقة:

المراجعة المشتركة:

تعني المراجعة المشتركة قيام مراجعين اثنين (أي مكتبي مراجعة) بمراجعة حسابات ذات المنشـــأة حيث يصدران تقرير مراجعة مشتركاً يوقعان عليه جميعاً (الفقرة ٣٥٦٣ من معيار التقارير الســعودي، ١٩٩٧م) ويتحملان بموجبه المســئولية بشكل مشترك. وغالباً ما يقومان بالتخطيط المشــترك لعملية المراجعة مع توزيع مهام العمل الميداني فيما بينهما.

لقد تناولت عدد من الدراســات موضوع المراجعة المشتركة. فبحسب دراسة Piot and Janin (2005)، تسعى المراجعة المشتركة إلى تحقق هدفين: الأول هو توفير بيئة يقــوم من خلالها كل مراجــع بالتحقق من العناية المهنية المبذولــة من المراجع الآخر، والثانــي هو أن المراجعة المشــتركة تعزز اســتقلال مراجعي الحســابات في مواجهة الشركة محل المراجعة والتي عليها التعامل مع مراجعين اثنين وليس مراجعاً واحداً في أمر يتعلق بالقوائم المالية. كذلك يشــير Deng, Lu, Simunic, and Ye (2012) إلى أن المراجعة المشتركة تسهم في تعزيز دقة أدلة المراجعة من جانب، وفي المحافظة على اســتقلال المراجع من جانب آخر؛ ذلك أن الشــركة ستتكبد تكلفة أعلى لـ «شراء رأي» مراجعين اثنين بدلاً من مراجع واحد.

والمراجعة المشــتركة ليســت منتشرة على نطاق عالمي واســع، لكن هناك عدداً من الدول التي تشــترطها أو تســمح بها. فعلى ســبيل المثال، تلزم الأنظمة في فرنســا الشركات المساهمة التي تصدر قوائم مالية موحدة بأن يتم مراجعتها من قبل مراجعين اثنين. ولقد أشــارت دراســة Bennecib (2004) إلى أن ظهور المراجعة المشتركة في فرنســا والتي تم البدء في تطبيقها على الشــركات المســاهمة منذ العام ١٩٦٦م يعود إلى ســببين اثنين. الأول، أنها يمكن أن تســتخدم بوصفها وســيلة للتعامل مع مشكلة إفلاس أحد المراجعين مما يسهم في تجنب تأخير إصدار القوائم المالية للشركة محل المراجعة. أما الســبب الثاني فهو لحماية اســتقلال المراجــع مما يمنح مهنة مراجعة الحسابات الفرنسية مصداقية أكبر.

وتســمح دول مثل الســويد، الهنــد، وجنوب إفريقيــا بتطبيق المراجعة المشــتركة (Ratzinger-Sakel, Audousset-Coulier, Kettunen and Lesage, 2012). وفــي العالم العربي، تشــترط المملكة العربية الســعودية، الكويت، المغرب، الجزائر، وتونس

المراجعة المشـــتركة لقطاعات من الشـــركات العاملة بهـــا (Ratzinger-Sakel, et al., 2012). وقد أسهمت الورقة التي أصدرتها المفوضية الأوربية في العام ٢٠١٠م والتي تضمنـــت اقتراحاً بفرض تطبيق المراجعة المشـــتركة في تعزيـــز النقاش حول موضوع المراجعة المشتركة (European Commission,2010). أما الدنمارك فقد توقفت عن فرض المراجعة المشـــتركة بشكل إلزامي في العام ٢٠٠٥م بعد أن كانت واجبة التطبيق منذ العام ١٩٣٠م، وذلك بســـبب ارتفاع أتعاب المراجعة المشتركة (Danish Financial Statement Act 2001, Basis for Conclusions § 135).

لقد توصلت الدراســـات التي تناولت تأثير المراجعة المشـــتركة إلى نتائج متضاربة. فقد شـــكك Le Maux (2004) في جدوى المراجعة المشـــتركة حيـــث وجد أن أتعاب المراجعة المدفوعة في فرنســـا للمراجعَين اللذين يقومان بالمراجعة المشـــتركة ليســـت متســـاوية إحصائياً، رغم أنهما ملزمان بتقاســـم مهام عمليـــة المراجعة. إلا أن Noël (2005) أشـــار إلى أن اختلاف أتعاب المراجعة المشتركة المدفوعة لكلا المراجعين تعود إلى الاختلاف في ســـمعة المراجع وأن المراجع الأقل ســـمعه لا يعمل بمثابة «المرؤوس» للمراجع الأول.(١)

كمـــا تناولـــت دراســـة Francis, Richard and Vanstraelen (2009) المراجعـــة المشـــتركة بالتطبيـــق علـــى البيئـــة الفرنســـية. وبالرغـــم مـــن أن الدراســـة لم تتمكن من تحديد ما إذا كانت المراجعة المشـــتركة في حد ذاتها أدت إلى جودة مراجعة أعلى في فرنسا مقارنة بالمراجعة من قبل مراجع واحد، إلا أنها قدمت دليلاً على أن الشـــركات الفرنســـية يتم تقييمها بشـــكل أعلى بواسطة السوق مقارنة بالشـــركات في بلجيكا المجاورة والتي لديها بيئة قانونية وتنظيمية مشابهة. الدراسة أشارت إلى أن هذه النتيجة توحي بأن المراجعة المشتركة في فرنسا تقلل من حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالأرباح وتؤدي إلى تقييم سوقي أعلى.

أما دراســـة Deng et al.2012 التحليلية فقد أشـــارت إلى أن المراجعة المشـــتركة لا توفـــر أدلـــة مراجعة أكثـــر دقة مقارنـــة بالمراجعة التي تتم من قبـــل مراجع واحد، بسبب احتمال تراخي أحد المراجعين في المراجعة المشتركة واتكاله على المراجع الآخر، خصوصـــاً إذا كان الأخير يتعرض لخطر أكبر لفقد الســـمعة التي اكتســـبها في حال قيامه بمراجعة من درجة جودة أقل.

(١) تلزم بعض الدول بالإفصاح عن أتعاب المراجعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، إلا أن كثيراً من الدول ومنها المملكة العربية السعودية لا تلزم الشركات بالإفصاح عن أتعاب المراجعة.

دراسة Lesage, Ratzinger-Sakel, and Kettunen (2011) لم تجد علاقة بين المراجعة المشتركة وتكلفة المراجعة (والتي تم قياسها باستخدام أتعاب المراجعة) أو جودة المراجعة (والتي تم قياسها باستخدام عناصر الاستحقاق الاستثنائية). كذلك فإن دراسة Holm and Thinggaard (2012) في الدنمارك لم تجد فرقاً بين قدرة المراجعة المشتركة للحد من إدارة الأرباح مقارنة بالمراجعة بواسطة مراجع واحد. لكن في المقابل، توصلت دراسة Zerni, Haapamaki, Jarvinen and Niemi,(2012)، المطبقة على الشركات السويدية التي خضعت للمراجعة المشتركة طواعية وجود تحسن في جودة المراجعة لهذه الشركات.

وفيما يتعلق بما إذا كانت المراجعة المشتركة قد أدت إلى تكبد الشركات لأتعاب أعلى، فقد أظهرت دراسة Francis, Richard, and Vanstraelen (2009) أن أتعاب المراجعة المشتركة في فرنسا ليست أعلى مقارنة بالدول الأوربية الأخرى التي لا تتطلب المراجعة المشتركة. كما توصلت دراسة Thinggaard and Kiertzner (2008) إلى أن أتعاب المراجعة المشتركة في الدنمارك لعينة من الشركات غير المالية للعام ٢٠٠٢م هي أقل مقارنة بأتعاب المراجعة الفردية. لكن Holm and Thinggaard (2012) وجدا أن أتعاب المراجعة الفردية هي أقل بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالمراجعة المشتركة للشركات غير المالية في الدنمارك لفترة الخمس السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧م) وهي الفترة المحيطة بالعام ٢٠٠٥م والتي شهدت إلغاء الإلزام بالمراجعة المشتركة في الدنمارك. وأظهرت دراسة Zerni et al. (2012) بأن المراجعة المشتركة والمطبقة طواعية في السويد أدت إلى زيادة أتعاب المراجعة خلال الفترة من ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٦م.

وتلزم الأنظمة في المملكة العربية السعودية البنوك وشركات التأمين على وجه التحديد أن يتم مراجعتها من قبل مراجعين اثنين. إذ تنص المادة الرابعة عشرة من نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢ هـ على ما يلي «يجب على كل بنك أن يعيّن سنوياً مراقبين اثنين للحسابات من القائمة المسجلة بوزارة التجارة...». كما تنص المادة العاشرة من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ على ما يلي «تعيّن الجمعية العامة في شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين سنوياً اثنين من مكاتب مراقبي الحسابات من بين المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وتحديد أتعابهما». كما يجيز نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ تعيين أكثر من مراجع حسابات لذات الشركة. حيث تنص المادة

المائة والثلاثون من نظام الشركات على ما يلي: «تعيّن الجمعية العامة العادية مراقب حسابات أو أكثر من بين المراقبين المصرح لهم بالعمل في المملكة وتحدد مكافآتهم ومدة عملهم». ولذلك تقوم شركات تنتمي إلى صناعات أخرى في المملكة بخلاف البنوك وشركات التأمين بتعيين مراجعين اثنين لمراجعة حساباتها.

تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح:

تشير أدبيات المحاسبة إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تتأثر بعدد من العوامل ومنها العامل المرتبط بدور المراجعة الخارجية. فالمراجعة بشكل عام تسهم في اكتشاف أي انحرافات لدى العميل وتصحيحها في ضوء المعايير المحاسبية مما ينعكس إيجاباً على جودة الأرباح. وتشير Dang (2004) إلى أن مراجعة القوائم المالية هي آلية فعالة لتوفير ضمانات لأصحاب المصلحة بالشركة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. وقدمت الأدبيات أدلة تطبيقية تشير إلى أن المراجعة الخارجية تؤثر على جودة الأرباح. فعلى سبيل المثال، وجد Francis , Michas, and Seavey (2013) في دراسة حديثة شملت ٤٢ دولة، أن الشركات التي تراجع بواسطة المكاتب الكبرى ذات الجودة الأعلى لديها عناصر استحقاق أقل وبالتالي تتمتع بجودة أرباح أعلى.

كما وجدت دراستا Becker, DeFond, Jiambalvo, and Subramanyam(1998) Reichelt and Wang (2010) أن عناصر الاستحقاق الاختيارية هي أقل في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة المكاتب ذات الجودة الأعلى أو ما يسمى (Big N). كذلك قدمت دراسة Khurana and Raman (2004) دليلاً على أن معامل استجابة الأرباح (Earnings Response Coefficient) هو أعلى للشركات التي تراجع من قبل المكاتب ذات الجودة الأعلى. كما وجد Carcello and Nagy (2004) حالات أقل من الغش للشركات التي تراجع من قبل المكاتب المتخصصة ذات الجودة الأعلى. ووجد Defond and Jiambalvo (1991) أن أرباح الشركات التي تراجع من قبل المكاتب ذات الجودة الأعلى تشهد حالات أقل من الأخطاء والانحرافات.

فرضية البحث:

تسعى إدارة الشركة بحسب نظرية الوكالة (Agency Theory, Jensen,and Meckling,1976)، لتعظيم منفعتها الشخصية وبالتالي قد تلجأ إلى إدارة الأرباح. لكن وجود المراجع الخارجي يمثل إحدى وسائل الحد من ممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي يسهم في تحسين جودة الأرباح. ومن المتوقع أن يسهم وجود مراجعين

اثنين بدلاً مـــن مراجع واحد في الوصول إلى أدلة مراجعة أدق وبالتالي أداء المراجعة بمســـتوى أفضل «Two heads are better than one». فوجود مراجعين اثنين يســـهم في استكمال النقص في الخبرة وتغطية أوجه القصور لدى بعضهما البعض مما يسهم فـــي تخفيض المخاطر المتعلقة بالمعلومات (Information risk) والحد من الانحرافات فـــي النظام المحاســـبي للعميل وبالتالي رفع جودة المراجعـــة. كذلك فوجود مراجعين اثنين يعزز من اســـتقلالهما فـــي مواجهه العميل، الأمر الذي من شـــأنه أن يؤدي إلى اتباع منهجية أفضل تعزز دقة أدلة المراجعة المستخرجة وتسهم في تنفيذ مراجعة ذات جودة أعلى.

ولأن جودة المراجعة بشـــكل عام، كما بيّنت الدراســـات الســـابقة، تؤثر على جودة الأرباح؛ ســـيتم اختبار ما إذا كانت أرباح الشركات السعودية المسجلة في سوق الأوراق الماليـــة والتي تُراجع من قبل مراجعين اثنين هـــي ذات جودة أرباح أعلى، مقارنة بتلك التي تُراجع من قبل مراجع واحد وذلك من خلال الفرض التالي:

فرض الدراســـة: جودة أرباح الشـــركات التي تُراجع بواســـطة مراجعين اثنين هي أعلى من جودة أرباح الشركات التي تُراجع بواسطة مراجع واحد.

ويســـتخدم البحث الحالي ديمومة الأرباح مؤشـــراً على جودة الأرباح المحاســـبية. فكلما اتســـمت الأرباح الحالية بصفة ديمومة أي أنها تتكرر مســـتقبلاً، أدى ذلك إلى زيادة جودة الأرباح. وتعد ديمومة الأرباح الحالية في المستقبل، أي تكرر الأرباح الحالية مســـتقبلاً، أحد مؤشـــرات قياس جودة الأرباح التي تناولتها أدبيات المحاســـبة (انظر على ســـبيل المثـــال ;Sloan ,1996; Barth, Beaver, Hand and Landsman,1999) Francis, LaFond, Olsson, and Schipper,2004; Clinch, Fuller, Govendir, Wells, 2010)

ولقد أظهرت دراسة حديثة مطبقة على الشركات المساهمة السعودية خلال الفترة من ١٩٩٥م إلى ٢٠١١م أن أرباح الشركات السعودية لها صفة ديمومة وتتكرر مستقبلاً بشكل عام (الجبر والعقيل، ٢٠١١).

الدراسة التطبيقية:

نموذج ومتغيرات البحث:

يطبـــق البحث الحالـــي النموذج المطبق التالي في دراســـة Sloan (1996) والمطبق أيضاً في دراسات دولية حديثة مثل دراسة Clinch, et al.(2010) ومحلية مثل دراسة

الجبر والعقيل (٢٠١١) والجبر (٢٠١٢) كاختبار لديمومة الربح:

$$E_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 E_{it} + \upsilon_{it+1} \quad (1)$$

حيث إن E_{it} يمثل صافي الربح السنوي الحالي (للفترة t) كما يظهر في قائمة الدخل وE_{it+1} يمثل صافي الربح السنوي المستقبلي (للفترة t زائد واحد). وعلى غرار دراسة Sloan (1996) ولأغراض الترجيح (Deflation)، فيتم قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول.

ويتم إضافة المتغير $JA_{it}_E_{it}$ للنموذج (١) أعلاه وذلك لاختبار فرض الدراسة وذلك على النحو التالي:

$$E_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 E_{it} + \alpha_2 JA_{it} + \alpha_3 JA_{it}_E_{it} + \upsilon_{it+1} \quad (2)$$

ويمثل المتغير JA_{it} الشركات التي تُراجع من قبل مراجعين اثنين وهو متغير وهمي (Dummy variable) يأخذ الرقم ١ اذا كانت الشركة تُراجع بواسطة مراجعين اثنين في الفترة t وألا يأخذ الرقم «صفر». ويقيس المتغير $JA_{it}_E_{it}$ تأثير المراجعة المشتركة على تحسين ديمومة الربح وتكرره مستقبلا وهو مؤشر على جودة الأرباح. وسيكون معامل المتغير $JA_{it}_E_{it}$ موجباً وذا دلالة إحصائية إذا كانت المراجعة المشتركة تؤثر إيجاباً على جودة الأرباح.

عينة البحث:

مجتمع الدراسة يتشكل من جميع الشركات السعودية المسجلة بسوق الأسهم خلال فترة خمس سنوات من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م. وبناء على توافر بيانات القوائم المالية لفترة الدراسة وتوافر معلومات عن مراجعي الحسابات، فقد نتج عن ذلك عينة بلغ عدد مشاهداتها (٥٠٧) مشاهدات.

وقد تم الحصول على رقم الأرباح السنوية ورقم إجمالي الأصول من قاعدة البيانات «قولف بيس» (Gulfbase) الإلكترونية (www.gulfbase.com)، وهي قاعدة بيانات توفر لمشتركيها بيانات لجميع الشركات السعودية المسجلة في سوق الأسهم. كذلك تم الحصول على بيانات مراجعي الحسابات من خلال الموقع الإلكتروني لسوق الأسهم السعودية المعروف بـ «تداول».

تائج البحث:

صف إحصائي لعينة البحث:

يظهر الجدول رقم (١) المؤشـرات الإحصائية لمتغيرات الدراسـة مجمعة (القسم أ)، والمؤشـرات الإحصائية للمتغيرات لسـت مجموعات محددة من عينة الدراسـة (القسم ب)، واختبـارات الفـروق بين مجموعات محددة من عينة الدراسـة (القسـم ج). يظهر لقسـم (ب) أن ١٠٨ شركات من إجمالي ٥٠٧ مشـاهدات تشملها العينة تمت مراجعتها ـن قبـل مراجعين اثنين خلال فترة الدراسـة (المجموعة ١). كما يبين القسـم (ب) أن متوسـط حجم الشـركات التي تتم مراجعتها من قبل مراجعين اثنـين (المجموعة ١) كما يعكسه رقم اللوغاريثم الطبيعي لإجمالي الاصول والبالغ ١٦,٢٤٩ هو أكبر من ذلك الذي يخص الشـركات التي يتم مراجعتها من قبل مراجع واحد (المجموعة ٢) والبالغ ١٤,٣٣٨ وهـذا يعـزى إلى تأثير وجود البنوك مـع الفئة التي تخضع للمراجعة المشـتركة. إلا أن ربحية الشركات للمجموعة ١ كما يعكسه رقم متوسط صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول والبالغ ٠,٠٣٥ هو أقل من ذلك الذي يخص شركات المجموعة ٢ والبالغ ٠,٠٧٠ وذلك بضغط من تدني ربحية شـركات التأمين خلال فترة الدراسـة كونها مع الفئة التي تخضع للمراجعة المشتركة. ويظهر الفرق بين متوسطي إجمالي الأصول والربح باستخدام اختباري t وWilcoxon (القسـم ج) أنه ذو دلالة إحصائية. وبشكل عام يعكس المتغير E_{it} في الجدول رقم (١) تحقيق شركات العينة لمتوسط عائداً موجباً على أصولها.

وعلى مسـتوى نوعية المكاتـب التي تقوم بالمراجعة المشـتركة، يتبين أنه هناك ٦٨ شركة (المجموعة ٣) من إجمالي الـ ١٠٨ التي تخضع للمراجعة المشتركة يتم مراجعتها بشـكل مشـترك من مكتبي مراجعة كبيرين (Big N)، و٣٦ شـركة (المجموعة ٤) يتم مراجعتها بشكل مشترك من قبل مكتب مراجعه كبير وآخر غير كبير، و٤ شركات يتم مراجعتها بشـكل مشـترك من قبل مكتبي مراجعة غير كبيرين. وتشير الإحصائيات في الجدول رقم ١ إلى أن حجم الشـركات التي تتم مراجعتها من قبل مكتبي مراجعة كبيرين (إجمالي الأصول قدره ١٧,٠٨٥) هو أكبر من ذلك الذي يخص الشركات التي يتم مراجعتها بشـكل مشـترك من قبل مكتب مراجعة كبير وآخـر غير كبير (والبالغ ١٤,٩٨٢)، ويعتبر الفرق جوهرياً وذا دلالة إحصائية عند مسـتوى معنوية أقل من ١٪ كما يظهره اختبار t (4.98-) واختبار Wilcoxon (4.55-) بالقسم (ج) من الجدول.

وتنتمي الشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة إلى صناعتي البنوك والتأمين وهما الصناعتان التي تلزمهما الأنظمة في المملكة بالمراجعة المشتركة، بالإضافة إلى صناعات أخرى. فقد قامت ٣٠ شـركة (المجموعة ٥) تنتمـي إلى صناعات أخرى بالتعاقد مع

مراجعين اثنين لمراجعة حساباتها خلال فترة الدراسة رغم أن الأنظمة لا تلزمها بذلك وتظهر الإحصائيات أن حجم الشـركات الملزمة بالمراجعة المشتركة (المجموعة ٦) كما يظهره رقم إجمالي الأصول أكبر من حجم الشـركات التي تقوم بالمراجعة المشـتركة طواعية، ويعتبر الفرق جوهرياً وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ٥٪ كما يظهره اختبار Wilcoxon (2.21-) بالقسم (ج) من الجدول.

جدول رقم (١)

المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغير	N	Mean	STD	Q1	Median	Q 3
القسم (أ): المؤشرات الإحصائية لمتغيرات عينة الدراسة مجمعة						
TA	507	14.745	1.946	13.336	14.425	15.600
E	507	0.062	0.095	0.016	0.051	0.109
القسم (ب): المؤشرات الإحصائية للمتغيرات لمجموعات محددة من عينة الدراسة						
المجموعة (١): عينة الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين اثنين						
TA	108	16.249	2.300	13.806	16.876	18.526
E	108	0.035	0.068	0.009	0.023	0.056
المجموعة (٢): عينة الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجع واحد						
TA	399	14.338	1.616	13.260	14.244	15.076
E	399	0.070	0.099	0.019	0.065	0.119
المجموعة (٣): عينة الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مكتبي مراجعة كبيرين						
TA	68	17.085	2.012	15.804	17.781	18.655
E	68	0.024	0.040	0.010	0.020	0.032
المجموعة (٤): عينة الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مكتب مراجعة كبير وآخر غير كبير						
TA	36	14.982	2.120	13.177	14.760	16.893
E	36	0.057	0.101	-0.011	0.051	0.105
المجموعة (٥): عينة الشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعية						
TA	30	15.567	1.662	14.204	15.216	16.966
E	30	0.098	0.087	0.048	0.085	0.122
المجموعة (٦): عينة الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة						
TA	78	16.511	2.462	13.755	17.693	18.643
E	78	0.011	0.039	0.001	0.019	0.027

تابع جدول (١)

المتغير	N	Mean	STD	Q1	Median	Q 3
القسم (ج): اختباري t وWilcoxon للمقارنة بين المجموعات المحددة من عينة الدراسة						
	(مجموعة ٢ مقابل مجموعة ١) t-test [Wilcoxon-test]		(مجموعة ٤ مقابل مجموعة ٣) t-test [Wilcoxon-test]		(مجموعة ٦ مقابل مجموعة ٥) t-test [Wilcoxon-test]	
TA	-9.88***		-4.98***		-1.94	
	[7.34]***		[-4.55]***		[-2.21]**	
E	3.39***		2.35**		7.17***	
	[-5.17]***		[2.24]**		[5.95]***	

حيث:
TA: اللوغاريثم الطبيعي لإجمالي الأصول.
E: صافي الربح مقسوما على إجمالي الأصول.
*** و ** تمثل مستوى معنوية عند ١٪ و٥٪ على التوالي.

نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

يتضمن الجدول رقم (٢) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج رقم (١) لعينة الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجع واحد (مراجعة فردية) (العمود ١)، ولعينة الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين اثنين (المراجعة المشتركة (العمود ٢)). كما يتضمن نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج رقم (٢) (العمود ٣)، حيث يأخذ المتغير JA_{it} في هذا النموذج الرقم ١ اذا كانت الشركة تقوم بالمراجعة المشتركة، ويعطى صفراً إذا كانت تقوم بالمراجعة الفردية.

تشير أهم النتائج التي يظهرها الجدول (٢، العمود ٣) بأن معامل المتغير E_{it} والذي يمثل صافي الربح السنوي الحالي موجباً ويبلغ ٠,٧٦١ وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ١٪ وبقيمة لاختبار t تبلغ ٢٢,٧٩. هذه النتيجة تشير إلى أن الربح الحالي للشركات السعودية ذو ديمومة ويتكرر مستقبلاً بشكل عام. وتتفق هذه النتيجة مع ما وصلت له دراسات سابقة في المملكة مثل دراستي الجبر والعقيل (٢٠١١) والجبر (٢٠١٢) والدراسات المطبقة على أسواق مالية متقدمة مثل دراستي Clinch, et al., (2010); Sloan (1996). أما المتغير $JA_{it}_E_{it}$ بالعمود (٣) والذي يقيس تأثير المراجعة المشتركة على ديمومة الربح فيبلغ معامله (-٠,١١١) وهو ليس بذي دلالة إحصائية بقيمة لاختبار تبلغ (-١,٢٩). وتبين هذه النتيجة عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على ديمومة الربح. أي أنه لا يوجد فرق

بين جودة الربح للشـــركات التي تراجع بواسطة مراجعين اثنين مقارنة بالشركات التي تراجع بواسطة مراجع واحد لعينة الدراسة. هذه النتائج تؤدي إلى رفض فرض الدراسة.

جدول رقم (٢)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المراجعة المشتركة (Joint-Audit) مقارنة بالمراجعة الفردية (Single-Audit) على ديمومة الربح

$$E_{i,t+1} = \alpha_0 + \alpha_1 E_{it} + \alpha_2 JA_{it} + \alpha_3 JA_{it_}E_{it} + \upsilon_{i,t+1} \quad (2)$$

	(1) عينة الشركات ذات المراجعة الفردية	(2) عينة الشركات ذات المراجعة المشتركة	(3) كامل العينة: الشركات ذات المراجعة المشتركة مقارنة بذات المراجعة الفردية
Intercept	0.010**	0.015***	0.010**
	(2.27)	(3.28)	(2.42)
E_{it}	0.761***	0.650***	0.761***
	(21.44)	(11.43)	(22.79)
JA_{it}	–	–	0.005
	–	–	(0.71)
JA_{it_Eit}	–	–	-0.111
	–	–	(-1.29)
Adj-R^2	0.535	0.548	0.546
N	399	108	507

حيث:

E_{it}: صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول للفترة $t + 1$.

E_{it}: صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول للفترة t.

JA_{it}: متغير وهمي (Dummy Variable) يُعطى الرقم ١ اذا كانت الشركة تُراجع بواسطة مراجعين اثنين في الفترة t وصفر اذا كانت الشركة تُراجع بواسطة مراجع واحد.

$JA_{it_}E_{it}$: المتغير الذي يمثل term two-way interactive للمتغير JA_{it} مع المتغير E_{it}.

*** و** تمثل مستوى معنوية عند ١٪ و٥٪ على التوالي.

اختبارات إضافية:

تشـــير الأدبيات إلـــى أن المراجعين يتفاوتون في مســـتوى الجـــودة. وتعرّف جودة المراجعة بأنها قيام المراجع باكتشـــاف الانحرافات في النظام المحاسبي للشركة محل المراجعـــة والتقريـــر عنهـــا (DeAngelo,1981). وتقاس جودة المراجعة باســـتخدام

مؤشرات من أهمها مؤشر مكاتب المراجعة الكبرى والمعروف بـ Big N والذي يستخدم على نطاق واسع للتمييز بين مستويات الجودة بين مكاتب المراجعة. ولقد قدم عدد من الدراسات التطبيقية أدلة على ارتفاع جودة مكاتب المراجعة الكبرى (Big N). وأن المكاتب الكبرى تميل إلى أداء المراجعة بمستوى جودة أعلى لكي تتجنب المخاطر المرتبطة بفقد سمعتها التي بنتها مع مرور الزمن (انظر على سبيل المثال، Beatty (1989), DeFond and Jiambalvo (1993),

Fan and Wong (2005) , Francis and Simon (1987)

(Knechel and Vanstraelen (2007)

وبدراسة عينة الدراسة يتضح أن من ضمن المشاهدات الـ ١٠٨ التي تخضع للمراجعة المشتركة هناك ٦٨ شركة يتم مراجعتها بشكل مشترك من مكتبي مراجعة كبيرين (Big N)، و٣٦ شركة يتم مراجعتها بشكل مشترك من قبل مكتب مراجعة كبير وآخر غير كبير، و٤ شركات يتم مراجعتها بشكل مشترك من قبل مكتبي مراجعة غير كبيرين. ولمعرفة ما إذا كان هنالك تأثير لنوعية المكاتب التي تقوم بتنفيذ المراجعة المشتركة على ديمومة الربح، فقد تم عمل الاختبارين التاليين. الأول لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير على جودة الأرباح للشركات التي تُراجع بشكل مشترك من قبل مكتبي مراجعة كبيرين (من ضمن المكاتب الأربعة الكبرى التالية (Big 4): Deloitte and Touche, Ernst and Young, KPMG , Price Waterhouse Coopers)، مقارنة بالشركات التي تراجع بواسطة مراجع واحد. في حين يهدف الاختبار الثاني لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير على جودة الأرباح للشركات التي تُراجع بشكل مشترك من قبل مكتب مراجعة كبير (أحد المكاتب الأربعة الكبرى أعلاه) وآخر غير كبير، مقارنة بالشركات التي تراجع بواسطة مراجع واحد.

يتضمن الجدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج رقم (٢) للاختبارين أعلاه، حيث يأخذ المتغير JA_{it} في العمود (١) الرقم ١ إذا كانت الشركة تراجع بشكل مشترك بواسطة مراجعين اثنين من المكاتب الكبيرة، ويعطى صفراً إذا كانت الشركة تراجع بواسطة مراجع واحد. في حين يعطى المتغير JA_{it} في العمود (٢) الرقم ١ اذا كانت الشركة تراجع بشكل مشترك بواسطة مراجعين اثنين أحدهما مكتب مراجعة كبير والآخر غير كبير، ويعطى صفراً إذا كانت الشركة تراجع بواسطة مراجع واحد. ولم يتم عمل اختبار للمشاهدات الخاصة بتلك التي يتم مراجعتها بشكل مشترك من قبل مكتبي مراجعة غير كبيرين لانخفاض عددها (٤ مشاهدات فقط).

جدول رقم (٣)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المراجعة المشتركة (Joint-Audit) من قبل مكتبي مراجعة كبيرين (مكتب مراجعة كبير وآخر غير كبير)، مقارنة بالمراجعة الفردية (Single-Audit) على ديمومة الربح

المتغير	(1) عينة الشركات التي يتم مراجعتها مشاركة بواسطة مكتبي مراجعة كبيرين مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجع واحد	(2) عينة الشركات التي يتم مراجعتها مشاركة بواسطة مكتب مراجعة كبير وآخر غير كبير مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجع واحد
Intercept	0.010**	0.010**
	2.4	2.29
E_{it}	0.761***	0.761***
	22.68	21.57
JA_{it}	0.004	0.013
	0.47	0.97
$JA_{it}_E_{it}$	-0.301	-0.079
	-1.7	-0.77
Adj-R^2	0.541	0.542
N	467	435

حيث:

E_{it+1}: صافي الربح مقسوما على إجمالي الأصول للفترة $t+1$.

E_{it}: صافي الربح مقسوما على إجمالي الأصول للفترة t.

JA_{it}: متغير وهمي (Dummy Variable) يُعطى صفر اذا كانت الشركة تُراجع بواسطة مراجع واحد في الفترة t والرقم ١ اذا كانت الشركة تُراجع بواسطة مراجعين اثنين: كلاهما مكتب مراجعة من المكاتب الكبرى (Big 4)) (العمود رقم ١)، أحدهما مكتب كبير وآخر غير كبير (العمود رقم ٢).

$JA_{it}_E_{it}$: المتغير الذي يمثل term two-way interactive للمتغير JA_{it} مع المتغير E_{it}.

*** و** تمثل مستوى معنوية عند ١٪ و٥٪ على التوالي.

وتُظهر النتائج بالجدول رقم (٣) بأن معامل المتغير $JA_{it}_E_{it}$ ليس بذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ أو أقل سواء للشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكتبي مراجعة كبيرين (-٠,٣٠١) أو التي يتم مراجعتها بشكل مشترك من قبل مكتب مراجعة كبير وآخر غير كبير (-٠,٠٧٩). النتائج أعلاه تظهر عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة

حتى مع مشـــاركة مكاتب المراجعة الكبـــرى على ديمومة الربح. بمعنى أن الربح الذي تمت مراجعته بواسطة مراجعين اثنين من مكتبين كبيرين (أو أحدهما كبير) ليس أعلى جودة مقارنة بالربح الذي تمت مراجعته بواســـطة مراجع واحد. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراســـة الجبر (٢٠١٢) والذي أظهر عدم وجود تأثير لمكاتب المراجعة الكبرى على جودة الأرباح في المملكة العربية السعودية.

وبهدف دراســـة مســـتوى المعنوية للفرق بين أثر المراجعة المشتركة بواسطة مكتبين كبيريـــن على ديمومة الربح مقارنة بالمراجعة المشـــتركة من قبل مكتبين أحدهما كبير وآخـــر غير كبير، تم عمل اختبار إضافي (النتائج غيـــر مجدولة) بإعطاء المتغير JA_{it} الرقـــم ١ للعينـــة التي يتم مراجعتها مـــن قبل مكتبي مراجعة كبيريـــن، ويعطى صفراً للعينة التي تراجع بشـــكل مشـــترك بواســـطة مراجعين اثنين أحدهما مكتب مراجعة كبير والآخر غير كبير. يجب الملاحظة بأن مشـــاهدات الشركات التي تقوم بالمراجعة الفردية يتم اســـتثناؤها من هذا الاختبار، وأن معامل المتغير $JA_{it}_E_{it}$ يعكس مســـتوى المعنويـــة للفـــرق بين أثر العينتين على جودة الربح. النتيجـــة أظهرت تطابقا مع نتائج الجـــدول رقم (٣) حيث أظهرت بأن معامل المتغير $JA_{it}_E_{it}$ (-٢,٢٢١) ليس بذي دلالة إحصائيـــة عند مســـتوى معنوية ١٠٪ أو أقل، مما يدل علـــى عدم وجود فرق جوهري على جودة الأرباح سواء كانت المراجعة المشتركة مكونة من مكتبين كبيرين أو من مكتب واحد كبير وآخر غير كبير.

كذلك يوجد من ضمن الـ ١٠٨ شركة التي تمت مراجعتها من قبل مراجعين اثنين ٣٠ شركة تعاقدت طواعية مع مراجعين اثنين لمراجعة حساباتها وهي تنتمي إلى صناعات أخرى بخلاف البنوك والتأمين. وكاختبار إضافي آخر، تم تقســـيم عينة الدراسة إلى قســـمين هما الشركات الملزمة بالمراجعة المشـــتركة وتلك التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعيـــة بهدف معرفة مـــا إذا كان هناك تأثير على جودة الأرباح باختلاف مســـتوى الإلزام.

يتضمن الجدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج رقم (٢) عند تقسيم العينة، حيث يأخذ المتغير JA_{it} في العمود (١) الرقم ١ إذا كانت الشركة تراجع الزامياً من قبل مراجعين اثنين، ويعطى صفراً إذا كانت الشـــركة تتم مراجعتها فردياً. في حين يعطى المتغير JA_{it} في العمود (٢) الرقم ١ إذا كانت الشـــركة تراجع اختيارياً من قبل مراجعين اثنين، ويعطى صفراً إذا كانت الشركة تتم مراجعتها فردياً.

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المراجعة المشتركة (Joint-Audit) للشركات الملزمة بالمراجعة (غير الملزمة)، مقارنة بالمراجعة الفردية (Single-Audit) على ديمومة الربح

	(1) عينة الشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعية مقارنة بالمراجعة الفردية	(2) عينة الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة مقارنة بالمراجعة الفردية
Intercept	0.010**	0.010**
	2.28	2.43
E_{it}	0.761***	0.761***
	21.5	22.96
JA_{it}	0.005	0.000
	0.21	0.03
$JA_{it}_E_{it}$	0.054	-0.367***
	0.31	-2.97
Adj-R^2	0.532	0.554
N	429	477

حيث:

$E_{i,t+1}E_{i,t+1}$: صافي الربح مقسوما على إجمالي الأصول للفترة $t+1$.

E_{it}: صافي الربح مقسوما على إجمالي الأصول للفترة t.

JA_{it}: متغير وهمي (Dummy Variable) يُعطى الرقم صفراً إذا كانت الشركة تُراجع بواسطة مراجع واحد في الفترة t والرقم ١ إذا كانت الشركة تُراجع من قبل مراجعين اثنين بشكل ملزم (اختياري).

$JA_{it}_E_{it}$: المتغير الذي يمثل two-way interactive term للمتغير JA_{it} مع المتغير E_{it}.

*** و ** تمثل مستوى معنوية عند ١٪ و٥٪ على التوالي.

وتظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج رقم (٢) بالجدول رقم (٤) بأن معامل المتغير $JA_{it}_E_{it}$ موجبا (٠,٠٥٤) لكنه ليس بذي دلالة إحصائية للشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعية. لكن معامل هذا المتغير يصبح سالبا (-٠,٣٦٧) وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية أقل من ١٪ وبقيمة لاختبار t تبلغ (-٢,٩٧) للشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة.[٢] هذه النتائج تظهر تأثير سلبي للمراجعة

(٢) لم تتغير النتائج عند تقسيم عينة الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة بحسب نوعية المكاتب التي تقوم بالمراجعة المشتركة (بواسطة مكتبي مراجعة كبيرين أو بواسطة مكتب مراجعة كبير وآخر غير كبير).

المشـــتركة على جودة أرباح الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة في حين لا يوجد تأثير علـــى جودة أرباح الشـــركات التي تقوم بالمراجعة المشـــتركة طواعيـــة. وقد تعود هذه النتيجة إلى أن أصحاب المصلحة في الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة كالمساهمين والذين يقومون بتعيين المراجعين من خلال الجمعية العمومية للشركة، قد لا يمارسون القدر نفســـه من متابعة أداء المراجعين مقارنة بالشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعية وذلك بحكم أن الأولى تعاقدت لتنفيذ المراجعة المشـــتركة من أجل التوافق مع الأنظمة بشـــكل أساسي. وبالتالي انعكس ذلك على أداء أقل للمراجعين مما أدى إلى تأثير سلبي للمراجعة المشتركة على جودة أرباح الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة.

وبهدف دراســـة مســـتوى المعنوية للفرق بين أثر المراجعة المشـــتركة الإلزامية على ديمومة الربح مقارنة بالمراجعة المشـــتركة الاختيارية، تم عمل اختبار إضافي (النتائج غيـــر مجدولة) بإعطاء المتغير JA_{it} الرقم ١ لعينة الشـــركات ذات المراجعة المشـــتركة الملزمة، ويعطى صفر لعينة الشـــركات ذات المراجعة المشتركة الاختيارية. مرة أخرى، يجب الملاحظة بأن مشاهدات الشركات التي تقوم بالمراجعة الفردية يتم استثناؤها من هذا الاختبار، وأن معامل المتغير $JA_{it}_E_{it}$ يعكس مستوى المعنوية للفرق بين أثر العينتين علـــى جودة الربح. النتيجة أظهرت تطابقاً مع النتائج بالجدول رقم (٤) حيث أظهرت بأن معامل المتغير $JA_{it}_E_{it}$ (-٠,٤٢٠) ذو دلالة إحصائية عند مســـتوى معنوية أقل من ١٪ وبقيمة لاختبار t تبلغ (-٣,١١)، مما يدل على أن الفرق بين أثر المراجعة المشتركة الملزمة على جودة الارباح يعتبر جوهرياً مقارنة بأثر المراجعة المشتركة الاختيارية على جودة الارباح.

الخلاصة والتوصيات:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشـــركات المسجلة في ســـوق الأوراق المالية السعودي. فباســـتخدام ديمومة الأرباح كمؤشر على جودة الأرباح، توصل البحث إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاســـبية لعينة الدراســـة. بمعنى عدم اختلاف جودة الربح للشركات التـــي يتم مراجعتها من قبل مراجعين اثنين مقارنة بالشـــركات التي يتم مراجعتها من قبل مراجع واحد. كذلك توصل البحث إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح حتى مع مشـــاركة مكاتب المراجعـــة الكبرى (Big N) في تنفيذ المراجعة المشتركة. إلا أنه عند تقسيم عينة الدراسة بحسب إلزامية المراجعة المشتركة، أظهرت نتائج البحث وجود تأثير ســـلبي للمراجعة المشتركة على جودة أرباح الشركات الملزمة

بالمراجعة المشـــتركة في حين أنه لم يظهر تأثير على جودة أرباح الشـــركات التي تقوم بالمراجعة المشـــتركة طواعية. وقد تعود هذه النتيجة الاخيرة إلى أن الشركات الملزمة بالمراجعة المشـــتركة وهي التي تعاقدت لتنفيذ المراجعة المشـــتركة، ربما بشكل أساسي للتوافق مع الأنظمة، قد لا تمارس ذات مســـتوى المتابعة لأداء المراجعين عند مقارنتها بالشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعية مما انعكس على أداء أقل للمراجعين مما أدى إلى تأثير سلبي على جودة أرباح الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة.

ويأمل الباحثان أن تُسهم نتائج هذا البحث في مساعدة الجهات التنظيمية والتشريعية في المملكة في أي مداولات مســـتقبلية أو قرارات خاصة بتقييم دور المراجعة المشتركة ومدى الاستمرار في فرضها من عدمه. كما يأمل الباحثان أن تسهم نتائج هذا البحث أيضاً في فتح آفاق جديدة للبحث التطبيقي المحاســـبي في المملكة وفي العالم العربي، خصوصاً أن موضوع المراجعة المشـــتركة هو من الموضوعات التي لم يتم طرقها بشكل واســـع. فمن المواضيع ذات الصلة التي يمكن تناولها بواسطة الأبحاث المستقبلية هو اســـتخدام المؤشرات السوقية مثل تكلفة رأس المال مثلاً لمعرفة ما إذا كان المستثمرون في سوق الأوراق المالية السعودي يعطون المراجعة المشتركة وزناً تقييمياً عند اتخاذهم للقرارات الاســـتثمارية. وهذا الموضوع يعد تكامليـــاً مع موضوع البحث الحالي الذي اســـتخدم مؤشراً محاسبياً يتمثل في الأرباح. كما يمكن أيضاً للأبحاث المستقبلية أن تعيد تطبيق فكرة البحث الحالية مع اســـتخدام مؤشـــرات أخرى لقياس جودة الأرباح خصوصاً في ضوء توافر البيانات اللازمة لاستخدام هذه المؤشرات مستقبلاً.

المراجع

المراجع العربية:

- الجبر، يحيي بن علي. (٢٠١٢) «العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي: دراسة تطبيقيه على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية» **مجلة البحوث المحاسبية**، المجلد (١١) العدد الثاني: ٩-٣٢.
- الجبر، يحيي بن علي ومحمد بن سليمان العقيل. (٢٠١١)، «ديمومة الأرباح النقدية وأرباح الاستحقاق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية للفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١١م» مقبول للنشر في **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة بجامعة القاهرة، العدد (٧٩).
- **الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين** (١٩٩٧). معيار التقارير. الرياض.
- **نظام الشركات** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ.
- **نظام مراقبة البنوك** الصادر بالمرسوم رقم (م/٥) وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢ هـ.
- **نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ.

المراجع الأجنبية:

- Barth, M. , W. Beaver, J. Hand, J. and W. Landsman. (1999). Accruals, cash flow, and equity values. **Review of Accounting Studies,** 4(3-4): 205-229.
- Beatty, R. (1989). Auditor reputation and the pricing of initial public offerings. **The Accounting Review** 64(4): 693-709.
- Becker, C., M. DeFond, J. Jiambalvo, and K. Subramanyam. (1998). The effect of audit quality on earnings management. **Contemporary Accounting Research** 15 (1): 1-24.
- Bennecib, F. (2004). Le co-commissariat aux comptes: sa contribution à l'accroissement de l'indépendance de l'auditeur. **Doctoral Dissertation. Université Paris Dauphine**.
- Carcello, A. and L. Nagy. (2004). Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting. **Managerial Auditing Journal,** 19 (5): 651- 668.
- Clinch, G., D. Fuller, B. Govendir, and P. Wells. (2010). The accrual anomaly: Australian evidence. **Accounting and Finance,** 52(2):377-394.
- Dang, L. (2004), "Assessing actual audit quality", PhD thesis, Drexel University, Philadelphia, PA.
- **Danish Financial Statement Act**. (2001).
- DeAngelo, L.(1981). Auditor size and audit quality. **Journal of Accounting and Economics,** 3 (3): 183-199.
- Defond, M. and J. Jiambalvo (1991), Incidence and circumstances of accounting errors. **The Accounting Review,** 66 (3): 643-655.

- Defond, M. and J. Jiambalvo. (1993). Factors related to auditor-client disagreements over income-increasing accounting methods. **Contemporary Accounting Research,** 9 (2): 415-431.

- Deng, M., T. Lu, D. A. Simunic, and M. Ye. (2012). Do joint audits improve or impair audit quality. **Working paper, Baruch College, University of Houston, University of British Columbia and University of Toronto**:1-43.

- European Commission. (2010). Green paper - Audit policy: Lessons from the crisis. Brussels: 1–21.

- Fan, J. and T. Wong. (2005). Do external auditors perform a corporate governance role in emerging markets? Evidence from East Asia. **Journal of Accounting Research**, 43(1): 35-72.

- Francis, J. and D. Simon. (1987). A test of audit pricing in the small-client segment of the US audit markets. **The Accounting Review**, 62(1):145–157.

- Francis, J. , C. Richard, and A. Vanstraelen. (2009). Assessing France's joint audit requirement: Are two heads better than one?. **Auditing: A Journal of Practice and Theory,** 28 (2): 35–63.

- Francis, J., P. Michas, and S. Seavey. (2013). Does audit market concentration harm the quality of audited earnings? Evidence from audit markets in 42 countries. **Contemporary Accounting Research,** 30 (1): 325-355.

- Francis, J., R. LaFond, P. Olsson and K. Schipper. (2004). Costs of equity and earnings attributes. **The Accounting Review,** 79(4): 967-1010.

- Holm, C., and F. Thinggaard. (2012). Joint audits - Benefit or burden? **Working paper, University of Aarhus**:1-37.

- Jensen, M. and W. Meckling. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. **Journal of Financial Economics,** 3 (3): 305-360.

- Khurana, I., and K. Raman. (2004). Litigation risk and the financial reporting credibility of Big 4 versus non-Big 4 audits: Evidence from Anglo-American countries. The **Accounting Review,** 79 (2): 473-495.

- Knechel, W. and A. Vanstraelen. (2007). The relationship between auditor tenure and audit quality implied by going concern opinions. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 26(1):113–131.

- Le Maux, J. (2004). Le co-commissariat aux comptes à la française. **Revue Française de la Comptabilité,** 366: 34-38.

- Lesage, C., N. Ratzinger-Sakel, and J. Kettunen. (2011). Is joint audit bad or good? Efficiency perspective evidence from three European countries. **Working paper, HEC Paris, Ulm University, and University of Jyvaskyla**:1-45.

- Noël, C. (2005). Le co-commissariat aux comptes à la française: Réponse aux doutes soulevés par Julien Le Maux. **Revue Française de la Comptabilité,** 367: 26-29.

- Piot, C. and R. Janin. (2005). Audit quality and earnings management in France. **Working paper, Sup de Co Montpellier – CEROM and IUT GEA - Pierre Mendès France University**:1-39.

- Ratzinger-Sakel,N , S. Audousset-Coulier, J. Kettunen and C. Lesage. (2012). What do we know about joint audit?. **Research Committee of The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS)**:1-49.

- Reichelt, K. and D. Wang. (2010). National and office-specific measures of auditor industry expertise and effects on audit quality. **Journal of Accounting Research,** 48(3): 647-686.

- Sloan, R. (1996). Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings. **The Accounting Review,**71(3): 289-315.

- Thinggaard, F., and L. Kiertzner. (2008). Determinants of audit fees: Evidence from a small capital market with a joint audit requirement. **International Journal of Auditing,** 12 (2): 141–158.

- Zerni, M., Haapamaki, E., Jarvinen, T. and Niemi, L. (2012). Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits. **European Accounting Review**:1-35.